

أثر الفقه في اللغة

"نبذة تاريخية"

أ. ليلي لطرش

جامعة عنابة

تمهيد

إن من الأمور المعروفة البديهية في تاريخ الفكر الإسلامي وجود اتصال بين علوم الشرع وعلوم اللغة، وهي حقيقة تحدث عنها الكثير من علماء اللغة القدماء نذكر منهم على سبيل المثال: العلامة "ابن جني" (ت. 392 هـ) الذي أفرد في كتابه "الخصائص" مباحث تحدث فيها عن العلاقة الموجودة بين الفقه واللغة، "كما تحدث "أمين الخولي" عن هذه القضية في كتابه "مشكلات الحياة اللغوية" أشار فيه إلى نشاط الأصوليين في درس اللغة، بقوله: "إنه ليتجلى أن تتبع ما عند هؤلاء الأصوليين من البحث اللغوي الملم بكثير من مباحث علوم العربية قد يكون أجدى من بحث أصحاب علوم اللغة أنفسهم"¹.

¹ - طاهر سليمان حمودة، ابن قيم الجوزية (جهوده في الدرس اللغوي)، دط. القاهرة: 1976، دار الجامعات المصرية، ص5

ونلاحظ من خلال هذه المقولة المبالغة في اعتبار ما بحثه الأصوليون في اللغة قد يتعدى ما بحثه المتخصصون في علوم اللغة وجاء في "الإتهاج": "إن الأصوليين دققوا في فهم أشياء في كلام العرب لم يصل إليها النحاة ولا اللغويون، فإن كلام العرب مستعجدا، والنظر فيه متشعب، فكتب اللغة تضبط الألفاظ ومعانيها دون المعاني الدقيقة التي تحتاج إلى نظر الأصوليين، واستقراء زائد على استقراء اللغويين، مثاله دلالة صيغة "أفعل" على الوجوب "ولا تفعل" على التحريم وكون "كان" وأخواتها للعموم فلو فتشت كتب اللغة لم تجد فيها شفاء في ذلك، ولا تعرضا لما ذكره الأصوليون، وكذلك كتب النحو، لو طلبت معنى الاستثناء و(عن) الإخراج هل هو قبل الحكم أو بعد الحكم ونحو ذلك من الدقائق التي تعرض لها الأصوليون وأخذوها باستقراء خاص لكلام العرب، وأدلة خاصة لا تقتضيها صناعة النحو، فهذا ونحوه مما تكفل به علم أصول الفقه"². وهذا دليل آخر على أمور هي

من دقائق اللغة، درسها الأصوليون، بينما لم يتفطن إليها غيرهم من اللغويين والنحاة.

إذن من خلال كل هذا، يظهر أن لعلماء الدين في تاريخ الحضارة العربية الإسلامية دورا أساسيا في استكشاف أسرار اللغة العربية، كما تظهر عنايتهم الخاصة بقضايا لغوية بحثة فكان أن حدث تأثير هؤلاء في اللغة، ذلك التأثير الذي يتجلى في

²- عبد الرحمان الزخني: "عناية الأصوليين بالمصطلح"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سايس/ظهر المهرارز، بفاس، المغرب، 1996، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ج2، ص450.

أكثر من أمر، . وهذا ما سنخصص الحديث عنه في هذا المبحث . وهذا إن دل على شيء إنما يدل على أن العلماء القدماء لم يكونوا يجلسون أنفسهم في تخصص علمي واحد، وإنما كانوا يعيشون الفكر الإسلامي عامة، فيضرب الواحد منهم في ميدان التفسير والحديث والبلاغة والنحو وغيرها، فلم تكن تدرس العلوم العربية والإسلامية كل واحد منهما على حدة، لأن هذه العلوم جميعها نشأت وكان هدفها الوحيد خدمة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، فنتج عن ذلك أن حدث التأثير المتبادل بينها جميعا في المنهج وفي التطبيق وفي المصطلح³.

1. تعريفات

1.1.1 تعريف الفقه

1.1.1.1 لغة الفقه: العلم بالشيء والفهم الدقيق له، يقال: أوتي فلان فقهاً في الدين أي فهماً فيه، ودعا النبي (صلى الله عليه وسلم) لابن عباس فقال: اللهم علمه الدين وفقهه في التأويل، أي فهمه تأويله ومعناه، فاستجاب الله دعاءه، ورجل فقيه: عالم، وكل عالم بشيء فهو فقيه، من ذلك قولهم: فلان ما يفقه وما ينقه، معناه لا يعلم ولا يفهم⁴، وعلى العموم فإن الفقه في اللغة لا يخرج عن الفهم العميق النافذ للشيء، والإدراك الجيد له.

³-محسن التميمي: "مخطوط (تفسير غريب الموطأ) لأحمد بن عمران بن سلامة الألهاني (250 هـ)"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، سائيس/ظهر المهرارز، بفاس، المغرب: 1996 ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ج2، ص 645.

⁴- أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور: "اللسان العرب"، ط3، لبنان: 1994، مج 13، دار صادر، ص ص 522-523

2.1.1 إصطلاحاً: هو (مجموعة الأحكام الشرعية العملية التي نزل بها الوحي قطعية كانت أو ظنية)⁵. إذن فالفقه يمثل الجانب التطبيقي العملي الذي يحكم سلوك الأفراد وتصرفاتهم في العبادات والمعاملات والأخلاق وغيرها، وذلك كالعلم بأن السرقة حرام، والصلاة واجبة، وصوم رمضان واجب، وهكذا.

2.1 تعريف علم أصول الفقه

هو العلم بالقواعد التي يتوصل بها إلى استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية⁶، وهو المنهج المنظم للتفكير الفقهي في التشريع الإسلامي، ويتناول الأساسيات التي تقام عليها الأحكام الشرعية، باعتبار أن علم الأصول هو الجذر الذي تستمد منه الأفرع.

3.1 تعريف علم أصول النحو

لقد عرفه "أبو البركات الأنباري" (ت. 577 هـ) بقوله: (أصول النحو أدلته التي تفرعت عنها فروع وفصوله، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي تفرعت عنها جملته وتفصيله)⁷، وفي هذا التعريف يمكن أن نلاحظ العلاقة بين أصول الفقه وأصول النحو، لدرجة أن تعريفهما متشابه متطابق، وعرفه السيوطي (ت. 911 هـ) وكان تعريفه له أقرب إلى

5- "موسوعة الفقه الإسلامي"، القاهرة، دت، مج1، دار الكتاب المصري، ص12.

6- محمد السراج: "أصول الفقه الإسلامي"، دط، القاهرة، 1998، دار الجامعة الجديدة، ص15.

7- إبراهيم عبد الله رفيده: "النحو وكتب التفسير"، ط1-3 ليبيا، 1982-1990، الدار الجماهيرية، ج1، ص85.

الأصوليين، إذ يقول فيه: (أصول النحو علم يبحث فيه عن أدلة النحو الإجمالية من حيث أدلته وكيفية الاستدلال وحال المستدل)⁸.

2 نشأة علمي أصول الفقه وأصول الفقه وأصول النحو

إن الحديث عن نشأة الفقه يعود بنا إلى عهد الرسول (ص) والصحابة رضوان الله عليهم، حيث اعتمد المسلمون في معرفة أمور دينهم على القرآن الكريم، (مصدر التشريع الإسلامي) مصداقا لقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ و﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾، (سورة النحل، الآية: 99)، كما أجمع المسلمون على أن سنة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) "حجة في الدين ودليل من أدلة الأحكام، يقول الله تعالى: ﴿وَمَا أَتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ (سورة الحشر، الآية: 7)، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ (سورة النساء، الآية: 59) وهنا دعوة الله سبحانه وتعالى إلى العودة إلى سنة الرسول (صلى الله عليه وسلم) المطهرة، لتوضيح ما جاء في آي الذكر الحكيم وتفصيل ما فيها من إجمال، ولقد اختلفت مذاهب أصحاب الرسول (صلى الله عليه وسلم)، واخذ عنهم التابعون، كل واحد ما تيسر له ورجح، وصار لكل عالم من

⁸ نفسه، ص 86.

علماء التابعين مذهب على حياله فانتصب فيكل بلد إمام مثل "سعيد بن المسيب" و"سالم بن عبد الله بن عمر" في المدينة، وعطاء بن أبي رباح" في مكة، و"إبراهيم النخعي" و"الشعبي" في الكوفة، و"الحسن البصري" في البصرة و"طاوس بن كيسان" في اليمن، و"مكحول" في الشام.

ومع عصر الأئمة المجتهدين تميزت المناهج بشكل واضح، وهذا ما يبدو عند "أبي حنيفة" مثلاً، حيث نجده يحد مناهج استنباطه الأساسية بالكتاب، فالنسبة لفتاوى الصحابة، ولا يأخذ برأي التابعين باعتبارهم رجالاً مثله⁹.

ومن هنا كانت بذور نشأة علم أصول الفقه واضحة المعالم، وأتى الإمام "ابن إدريس الشافعي" (150-204 هـ) الذي أدرك ضرورة وضع كتاب يجمع الأدلة والقواعد الأصولية، وهذا بعدما فوجئ الصحابة بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) بواجبهم في ضبط علاقاتهم الاجتماعية وسلوكهم وأنماط حياتهم وفق ما جاء به القرآن الكريم والسنة النبوية، بعد أن كان مرجعهم في ذلك إليه (صلى الله عليه وسلم)¹⁰، وذلك في أواخر القرن الثاني الهجري، حيث اختلط العرب بغيرهم من الشعوب والأمم واتسعت رقعة الدولة الإسلامية، بعد مجيء "الشافعي" تم تدوين مسائل علم أصول الفقه، من خلال تأليفه لكتابه الذي أسماه "الرسالة"، حيث وضع لبنات "علم أصول الفقه"، وناقش فيه بيان لقرآن والسنة، وعلاقتهما، والاجتهاد والقياس والعلة والإجماع، كما تحدث عن العموم والخصوص والإطلاق والتقييد والمفهوم والنسخ... و"الشافعي" إنما كتب كتابه هذا بطلب "الشافعي" بهذا في أمرين: أولهما

⁹- محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، دط، القاهرة، 2000، دار المعرفة الجامعية، ص45، 53، 64 (بتصرف).

¹⁰- محمد السراج: "أصول الفقه الإسلامي"، ص18.

تدوين مسائل "علم أصول الفقه"، والثاني ترتيب هذه المسائل في إطار نظري محكم، لا تتعارض أجزاؤه ولا تتناقض تفصيلاته، وفي هذا يقو "الفخر الرازي": "كان الناس قبل الإمام الشافعي يتكلمون في مسائل أصول الفقه،

ويستدلون ويعترضون، ولكن ما كان لهم قانون كلي يرجعون إليه في مسائل أصول الفقه، ووضع للخلق قانون كلياً يرجع إليه في معرفة مراتب أدلة الشرع، فثبت أن نسبة الإمام الشافعي إلى علم الشرع كنسبة أرسطو طاليس إلى علم العقل"¹¹، ومن هنا يتضح دور الشافعي في إرساء قواعد هذا العلم الذي كان بمثابة قانون يرجع إليه عند الحاجة.

هذا فيما يتعلق بنشأة علم أصول الفقه، حيث يبدو أنه بانتهاء فترة الخلفاء الراشدين. موت "علي بن أبي طالب" (ت. 40هـ). كان علم أصول الفقه قد عرف الصحابة بعض طرق الاستنتاج الفقهي، والمناهج التي يتبعونها لاستنباط الأحكام الفقهية، واتسع هذا الاستنباط في عصر التابعين، وقطن مع ظهور الإمام "الشافعي".

أما فيما يخص علم أصول النحو فإن الحديث عن نشأته يجرنا إلى الحديث عن نشأة النحو أولاً فهذا الأخير نشأ في رحاب القرآن الكريم.

¹¹ - نفسه، ص 20.

وكان السبب الرئيس في ظهوره تفشي ظاهرة اللحن في الألسنة، وهذا بعد أن اعتنق الأعاجم الدين الإسلامي، واحتاجوا بذلك إلى تعلم اللغة العربية لفهم دينهم وكتاب الله العزيز بعد اختلاط العرب بغيرهم وكانت نتيجة هذا الاختلاط ظهور اللحن، الذي كان عند "عبد الملك بن مروان" بمثابة مرض "الجدري"، حيث نجد هذا الأخير يحذر أبنائه من اللحن، فيقول لهم:

"إن اللحن في الوجه، وأبش من الشق في ثوب نفيس"¹²، وعلى حسب هذه المقولة يتبدى لنا نفور العرب من اللحن، لدرجة اعتباره مرضا يصيب الألسنة، عدوهُ اقبح من رؤية شق أو خرقة في صوب نفيس غال.

¹² - ابن قتيبة: "عيون الأخبار"، ج3، ص153، ع/إبراهيم السمرائي: "فقه اللغة المقارن"، ط3، بيروت، 1983، دار العلم للملايين، ص27.

كان اللحن السبب الرئيس في نشأة النحو، بالإضافة إلى أسباب ثانوية لا داعي لذكرها، ولقد ظهر هذا العلم فيما يقال على يد "أبي الأسود الدؤلي" (ت. 69هـ) بإشارة من "علي بن أبي طالب" (صلى الله عليه وسلم).

أما "أصول النحو"، فإنه العلم الذي يقوم على أربعة أسس هي: السماع، والقياس، والإجماع، واستصحاب الحال، وهي الأسس التي اعتمدها القدماء على تفكيرهم النحوي، كما كانت هذه الأسس المحور الذي دار حوله البحث المنهجي في أدلة النحو أو أصوله عند القدماء، ومن هنا فإن هذه الأسس كانت موجودة عند الأوائل من النحاة قبل إفرادها بالبحث والدرس كانوا يستعملونها في التعرف على قواعد التركيب النحوي للجملة العربية.

وإذا عدنا إلى النظر في التطور التاريخي للتأليف في "أصول النحو"، فإننا نجد أن أول كتاب يحمل عنوانه لفظه "أصول" هو من تأليف "ابن السراج" (ت. 316هـ)، الذي ساهم في التهيئة لنشأة "علم أصول النحو"، أما بروز هذا العلم فقد كان على يد "ابن جني" الذي يعتبر أو من فكر في ابتكار "علم أصول النحو" على نحو ما عرف في "علم أصول الفقه"، حيث يقول مصرحاً: "وذلك أنا لم نر أحداً من علماء البلدين (يقصد البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما أصول "أبي بكر (ابن السراج) فم يلما لم فيه بما نحن عليه إلا حرفاً أو حرفين من أوله"، ومن هنا يتضح لنا بجلاء كيف أن "ابن جني" من خلال كتابه "الخصائص"، استطاع أن يؤسس لعلم جديد هو

"علم أصول النحو"، وبعده اتضحت حدود معالم هذا العلم على يد "أبي البركات الأنباري"، وذلك في كتابه "لمع الأدلة في أصول النحو"، كما ألف "جلال الدين السيوطي" كتابا في "أصول النحو" بعنوان: "الاقتراح في علم أصول النحو"¹³.

وما نخلص إليه من خلال كل هذا أن علم أصول النحو هو من وحي علم أصول الفقه ومقيس عليه، وقد أخذ تنظيمه وبناءه منه، (وقد أشار غلى ذلك أ؛مد أمين قائلًا: وقد رأى ابن جني الفقهاء، وضعوا أصولا، فكان بذلك واضع علم جديد¹⁴)، وهذا تصريح آخر واضح أدلى به . أحمد أمين . مقررًا أن ما يسمى، علم أصول النحو وضع على سمت "علم أصول الفقه"، وهذا أمر طبيعي، إذ في استعراضنا لنشأة العلمين عرفنا أن علم أصول النحو، وبالتالي أثر فيه تأثيرا واضحا.

¹³-محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، 90-91.

¹⁴- إبراهيم عبد الله رفيدة: "النحو وكتب التفسير"، ج1، ص82

3. أثر الفقه أو أصول الفقه في النحو

إن من الأمور المسلم بها أن العلوم الإسلامية والعربية نشأت بوحى من القرآن، ونضجت في رحابه، وكان هدفها خدمة القرآن الكريم، ولقد قال الرافعي مؤكدا ما قلناه: (غير أنا نوثق الكلمة في أن القرآن الكريم كان سبب العلوم الإسلامية ومرجعها كلها، بأنه ما من علم إلا وقد نظر أهله في القرآن مادة علمه أو مادة الحياة له)¹⁵، بمعنى أن القرآن كان بمثابة المنهل الذي أخذت منه كل العلوم بدون استثناء، بل وهناك من وطد العلاقة بين العلوم الإسلامية والعربية، لدرجة أنه إذا كان "علم اللسان" أو "علم اللغة" يعين على فهم نصوص الدين فهو الدين بعينه، وهذا ما يفسره قول أبي عمر بن العلاء: "لعلم العربية هو الدين بعينه"¹⁶، أو كما قال ابن تيمية: "فقه العربية هو الطريق إلى فقه أوال الدين، وفقه الشريعة هو فقه أعماله"¹⁷، وهنا أيضا يشير ابن تيمية على أن العلم باللغة العربية والتفقه فيها هو السبيل المؤدي إلى معرفة وفهم الدين، وهناك أيضا من يرى أن فهم اللغة العربية من الديانة وهو أمر واجب على كل مسلم، وهنا يحضرنا قول الإمام محمد بن إدريس الشافعي: "فإن من أدرك علم أحكام الله في كتابه نصا واستدلال ووفقه الله للقول والعمل بما علم منه، فاز بالفضيلة في دينه ودنياه، وانتفت عنه الريب، ونورت في قلبه الحكمة، واستوجب في الدين موضع الإمامة"¹⁸، فالإمام الشافعي اتجه نفس الوجهة، لأنه اعبر من ألم بعلم أحكام الشريعة، كان من الفائزين في الدين والدنيا وكانت له الأولوية لأن يكون إماما للناس، فليس لنا

¹⁵ نفسه، ص43.

¹⁶ - عبد الرحمان بودرع: "مصطلح اللسان في العلوم الشرعية"، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،

سلايس/ظهر المهرز، بفاس المغرب، 1996، ندوة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ج1، ص180.

¹⁷ - "اقتضاء الصراط المستقيم"، ج1، ص471، ع/عبد الرحمان بودرع: "مصطلح اللسان العلوم الشرعية"، الصفحة نفسها.

¹⁸ - محمود سليمان ياقوت: "منهج البحث اللغوي"، ط1، القاهرة، 2000، دار المعرفة الجامعية، ص60.

أن نستغرب من وجود علاقة وطيدة بين العلوم الإسلامية والعلوم العربية، يعلوها ذلك التأثير والتأثر المتبادل بينهما، وخير ما يوضح هذا التزاوج والتمازج بينهما التأثير والتأثر الحاصلان بين الفقه أو أصول الفقه خاصة وبين علوم اللغة (أو النحو بصفة أدق)، ولأن على جانب واحد من هذا التأثير المتبادل، ونركز الحديث على أثر الفقه في اللغة، دون الإشارة إلى أثر اللغة في الفقه، وعندما نقول أثر الفقه في اللغة، فإننا بذلك سنتحدث عن ثمار هذا التأثير والتي كانت في:

1. ظهور علم أصول النحو وهو أمر سبق أن أشرنا إليه عند حديثنا عن نشأة علم أصول النحو، ونشأة علم أصول الفقه، واشتراك أدلته مع أدلة أصول الفقه.
 2. وجود تشابه واضح في المنهج عند علماء الأصول والنحاة.
 3. أخذ النحاة بعض أبواب أصول الفقه وجعلها في مؤلفاتهم، ورائدهم في هذا ابن جني.
 4. أخذ النحاة بعض المصطلحات الفقهية وتوظيفها في النحو.
- وسنفصل الحديث عن كل نقطة من هذه النقاط.

1.3. في المنهج

المنهج في اللغة: الطريق المستقيم والطريق الواضح ومنه: منهج الدراسة ومنهج التعليم ونحوهما، ويقال منهاج والجمع مناهج، وفي التثنية: لكل جعلنا منكم شرعة

ومنهاجا¹⁹، وهناك عدة تعريفات للمنهج، تدور في إطار التنظيم الدقيق لمجموعة من الأفكار من أجل الوصول إلى حقيقة لم تكن معروفة.

ومما اتفق عليه مؤرخو الفترة الإسلامية أن تاريخ وضع المنهج الأصولي يعود إلى عصر الصحابة . رضوان الله تعالى عنهم . ووضع ابن عباس (رضي الله عنه) فكرة العام والخاص، كما ذكر عن بعض الصحابة الكرام فكرة المفهوم، ومن ثم كان المنهج عند علماء أصول الفقه أسبق في الظهور عن نظيره عند النحاة، واستنباط الإمام الشافعي لعلم أصول الفقه كان البذرة الأولى لظهور سمات المنهج عند الأصوليين، ثم كتب فقهاء الحنفية فيه، وحققوا قواعده ووسعوا القول فيه، كما كتب فيه المتكلمون أيضاً، إلا أن كتابة الفقهاء فيه كان أقرب إلى الفقه، وأليق بالفروع لكثرة الأمثلة منه والشواهد، وبناء المسائل فيه على النكت الفقهية، فكان لفقهاء الحنفية فيه اليد الطولى، وكان أن عادت الفائدة العلمية من هذا المنهج على الدرس اللغوي والنحوي بالخصوص، نظراً إلى الصلة التي كانت تربط بين الأصوليين والنحاة، لدرجة أن النحاة من اتصل بالمحدثين، ولزم حلقاتهم لما فيها من منهج يمكن أن يفيد في تكوينه علمياً، فيقال عن سيبويه مثل: إنه قدم البصر ليكتب الحديث، فلزم حلقة حماد بن سلمة (فبينما كان يستملي على حماد قول النبي (صلى الله عليه وسلم): ليس من أصحابي إلا من لو شئت لأخذت عليه ليس أبا الدرداء، فقال سيبويه ليس أبو الدرداء وظنه اسم ليس، فقال حماد لحت ياسبويه، ليس هذا حيث ذهبت، وإنما ليس ها هنا استثناء فقال: "سأطلب علماً لا تلحني فيه فلزم الخليل فبرع"²⁰.

¹⁹- ابن منظور: "لسان العرب"، ط1، لبنان، 1410هـ-1990م، مج2 دار صادر، ص383 (سورة المائدة،

الآية 48)

²⁰-محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص 96-97.

ومن المظاهر التي تتجلى خلالها تشابه منهج الدرس النحوي بنظيره عند علماء أصول الفقه ما يلي:

1. هناك ما يسمى في الفقه بإحداث قول ثالث، والتلفيق بين المذاهب، ويأتي هذا من أن أهل العصر الواحد إذا اختلفوا على قولين جاز لمن بعدهم إحداث قول ثالث، وهذا وارد في النحو تحت عنوان . تركيب المذاهب . ومن ذلك أن أبا علي الفارسي له مسائل كثيرة سبق إليها بحكم، وأثبت هو فيها حكما آخر، منها أن لفظة "كل" لا يدخله الألف واللام في أقوال الأول وجوز هو فيها ذلك²¹. ومن ذلك أيضا أن النحاة اختلفوا حول إعراب الضمير المتصل بلولا كما في لولاي ولولاك، وقد أحدث أبو البقاء العكبري قو ثالثا حين حكم عليه بأنه لا موضع له من الإعراب.²²

2. هناك في الفقه ما يسمى بـ "نقض الاجتهاد"، وهو أن المجتهد إذ اجتهد في حادثة من الحوادث ليتعرف حكمها، ثم غلب على ظنه لزمه أن ينقض ما بناه على الاجتهاد الأول، لذلك قال عمر (رضي الله عنه) في رسالته إلى أبي موسى الأشعري: "لا يمنحك قضاء قضيته اليوم، فراجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك، أن ترجع إلى

²¹-أبو الفتح عثمان بن جني: "الخصائص"، تحقيق محمد علي النجار، دط القاهرة: 1952، دار الكتب المصرية، ج1، ص126.

²²-محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص98.

الحق، فإن مراجعة الحق خير من التماذي في الباطل"²³ وفي النحو يقول ابن جني: "واعلم أنك إذا أدرك القياس إلى شيء ما ثم سمعت العرب قد نطقت بشيء آخر على قياس غيره، فدع ما كنت عليه إلى ما هم عليه..."²⁴.

3. جرى علماء النحو الفقهاء في وضع أصول للنحو مشابة لأصول الفقه، وكان النحاة واضحين تماما حين أشاروا إلى انتفاعهم بما في المنهج الأصولي في تأسيس علم أصول النحو، وبيان حدوده، ورسم معامله، وتحديد موضوعاته التي يدور في إطارها وتوضيح قضاياها التي يعرض لها، لذلك حين كانوا يعرفون هذا العلم يقرنونه بعلم أصول الفقه وأصول النحو أربعة، السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال وهي نفسها الموجودة في علم أصول الفقه.

4. ينقسم "الحكم النحوي" عند النحاة إلى واجب، وممنوع، وحسن، وقبيح، وخلاف الأولى، وجائز على السواء، وتلك الأقسام مستوحاة من تقسيم "الحكم الفقهي" عند الأصوليين.²⁵

5. حين وضعت القواعد النحوية، حرص القدماء على أن تكون في ضوء الشواهد القرآنية والشعرية، كما حرصوا في أخذهم من النصوص الثرية من كلام العرب أن يكون هناك تحديد صارم للفترة الزمانية والمكانية ومن هنا قام النحو على الشاهد في استخراج القاعدة النحوي وتوثيقها، والنحاة في ذلك متأثرون بالمنهج الأصولي الذي يعتني بالنصوص عناية بالغة حين استخراج الأحكام الشرعية، وهي الأساس في ذلك،

²³-محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص98.

²⁴- ابن جني: "الخصائص"، ج1، ص125.

²⁵-محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص99.

كما وضع علماء اللغة والنحو القدامى جملة من الضوابط التي يمكن الاستعانة بها في "نقد النص" من حيث السند والمتن، وهم في هذا متأثرون بعلماء الأصول²⁶ واستنباط القواعد والأحكام غاية النظر في النصوص التي جمعت، كما أنه شرط في الفقيه لتكون له القدرة على استنباط من النصوص، وهي نوعان:

. الطرق المعنوية: وهي الاستدلال من غير النصوص كالقياس، والاستحسان، والمصالح المرسلة، والذرائع..

. **الطرق اللفظية:** وقوامها تعرف معاني ألفاظ النصوص، وما تدل عليه في عمومها وخصوصها، وطريق الدلالة: أهي بالمنطوق اللفظي للنص، أم هي عن طريق المفهوم الذي يؤخذ من فحوى الكلام، والقيود التي اشتملت عليها العبارات، ثم ما يفهم من الألفاظ: أهو بالعبرة أم هو بالإشارة... إلى غير مما تصدت له طرق الاستنباط اللفظي²⁷.

وهناك الكثير من النصوص التي تدل على اهتمام النحاة بالاستنباط، من ذلك قول "ابن جني": "ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت "قام زيدا" أجزت ظرف بشر، وكرم خالد²⁸"، كما يظهر تأثير منهج الفقيه الحنبلي المجتهد في تناول اللغة، فهو متأثر في دراسة النص اللغوي بما يعرف في القفه بـ "سد الذرائع"، حيث يضيّق باب حذف المضاف إليه مقامه، خشية أن يؤدي التوسع فيه التباس الخطاب، وتعطل الأدلة

²⁶- نفسه، ص 100.

²⁷- محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص 100-101.

²⁸- ابن جني: "الخصائص"، ج 1، ص 357.

والأحكام، وأكثر من ذلك كما يذهب إليه من أن قوله تعالى: "وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ" ليس من هذا الباب برغم ذهاب أكثر الأصوليين واللغويين إليه، وإنما هو عنده من باب التوسع في الدلالة، لأن لفظ القرية إنما هو اسم للسكان في مسكن مجتمع²⁹.

وما يمكن إضافته أيضا أن "ابن قيم الجوزية" (ت. 751هـ) الذي يشتهر بكونه فقيها أصوليا مجتهدا ولغويا. استطاع أن يبين لنفسه منهجا مخالفا في دراسة اللغة، حيث نجد أنه لم يتناول جميع الأبواب التي درج النحاة على دراستها، وما تناوله منها جاء به وفقا لمنهجه الخاص به، الذي يتميز "بتناول جوانب أهملها السابقون، أو لم يعطوها حقها من الكفاية، كما أنه يصل النحو بالبيان وصلا مفيدا، ويعني كثيرا بما يتصل بالنظم القرآني، وما يكشف عن أسرار التعبير فيه، وما يبين إحكامه وبلاغته"³⁰

بل وكان "ابن قيم الجوزية" في أكثر الأحيان يتخذ موقفا نقديا من النحو العربي، وهذا لأنه مدرك تمام الإدراك فساد إقامة النحو على فلسفة غير لغوية كالمنطق اليوناني وفلسفته.

2.3 في استعارة بعض الأبواب

من الأمور التي تأثر فيها النحاة بالفقهاء، ذلك التوبيب الذي يعتمد على الأصوليون في تصنيف مادتهم الفقهية، لذلك نجد أن النحاة قد استعاروا بعضا منها، ووظفوها في الموضوعات اللغوية النحوية، من هذه الأبواب "باب الاستحسان" الذي نجده في خصائص "ابن جني"، ومعلوم أن هذا الباب من أبواب أصول الفقه، وهو

²⁹- طاهر سليمان حمودة، ابن قيم الجوزية (جهوده في الدرس اللغوي)، ص 91.

³⁰- نفسه، ص 121.

أحد أدلة الأحكام الشرعية عند الحنفية، ومن تعريفاته عند علماء الأصول، أن يعدل المجتهد عن الحكم في المسألة، بمثل ما حكم في نظائرها لوجه أقوى، يقتضي الدول عن الأول³¹. وجماع الاستحسان عند "أبي جني" أن علته ضعيفة غير مستحكمة، إلا أن فيه ضرباً من الاتساع والتصرف، ومن أمثلته، إلحاق نون التوكيد باسم الفاعل، مثلما يكون الحال مع الفعل المضارع، ومن الشواهد التي أوردها:

"أرأيت إن جئت به أملودا"

مرجلاً ويابس البرودا

أقائلن أحضروا الشهودا³²

ففي هذا الشاهد ألحق الناظم نون التوكيد باسم الفاعل "قائلن" تشبيهاً له بالفعل المضارع، قال "ابن جني": "فهذا إذا استحسان، لا عن قوة علة، ولا عن استمرار عادة ألا تراك لا تقول: أقائمن يا زيدون...، إنما تقوله بحيث سمعته، وتعتذر له، وتسبه إلى أنه استحسان منهم، على ضعف منه واحتمال بالشبهة له³³"، ومن بين أهم المباحث والفصول التي تناولها علماء الأصول في كتبهم، مباحث "طرق دلالة النص على المعاني والأحكام" وقد اعتبره "الإمام الغزالي" في المستصفى، عمدة علم

³¹- محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص108.

³²- ابن جني: "الخصائص"، ج1، ص136.

³³نفسه، الصفحة نفسها.

الأصول، باعتبار أن عمل المجتهد يتطلب فقه النص وفهمه، وقد قسموا دلالة النص إلى قسمين:

أ. دلالة النص على المعنى، وتتوقف معرفة النص الشرعي فيه على إفادة المعنى، وقسوا مباحثه إلى الخاص، والعام، والمشتك، والحقيقة، والمجاز وغيرها، وهذه مباحث تناولها علماء اللغة الدراسة في مجالات عديدة منها علم الدلالة والبلاغة.

ب. دلالة النص على الحكم الشرعي مباشرة، وذلك يشمل لفظ الأمر من حيث إفادة الوجوب، وإفادة النهي الحرمة، والمعروف أن الوجوب والحرمة أحكام شرعية³⁴.

3.3 في طريق ترتيب المادة النحوية

إن من مظاهر تأثير الفقه في النحو اتباع علماء النحو في ترتيبهم المادة النحوية وتصنيفها، تلك الطرق التي سبقهم إليها علماء الأصول، ولقد أورد "سيبويه" في كتابه مجموعة من المسائل الافتراضية التي تشبه افتراضات الحنفية وتفريعاتهم، كما شبه

³⁴ عبد الرحمن بودرع: "مصطلح اللسان في العلوم الشرعية" ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ج1، ص183.

"الشافعي" جمع اللغة العربية بجمع الحديث، كما حاول "ابن جني" استخراج أصول نحوية تصف اللغة العربية، وتكشف خصائص الحكمة والصنعة فيها على مذهب أصول الكلام والفقه، وقد أشار إلى انتزاع علل النحو من علل فقهاء الحنفية.³⁵ كما يتضح هذا الإلتباع أيضا في طرق وضع الفقهاء لمؤلفاتهم، فقد ألف "أبو البركات الأنباري" كتابا اهتم فيه بقضايا الخلاف النحوي بين علماء البصرة والكوفة، وجمع المسائل التي كانت مصار نقاش وجدل، ورتبها على ترتيب المسائل الخلافية بين "الشافعي" و "أبي حنيفة" (80هـ - 150 هـ)، ليكون كتابه "الإنصاف في مسائل الخلاف" أول كتاب صنف في علم العربية على هذا الترتيب³⁶، وسمى "الأسنوي" كتابه بـ "الكوكب الدري في تخريج الفروع الفقهية، كما ألف "الأشباه والنظائر" في الفقه الشافعي، أشار فيه إلى وجود نظائر في العربية، وألف كتابه "المزهر في علوم العربية وأنواعها"، حاكى بها علوم الحديث في التقاسيم والأنواع وقد كان علماء اللغة يتكلمون على تحصيل الفائدة في الكلام كلام الفقهاء على تحصيل المصلحة، وتحدثوا عن مقاصد المتكلم وحاجة المخاطب إلى العلم بالجديد، حديث الفقهاء عن مقاصد الشرع، وافتقار المتكلم وحاجته، وتحدثوا عن التوسع في الظروف وحروف الجر حديث الفقهاء، عن كون الوسائل يغتفر فيها ما لا يغتفر في المقاصد وغير ذلك من الأمور التي يتشابه فيها كل من فقه والعربية³⁷.

4.3 في المصطلحات

³⁵- عبد الرحمن بودرع: "مصطلح اللسان العلوم الشرعية"، ندوة الدراسة المصطلحية والعلوم الإسلامية، ج1، ص184-185.

³⁶ -محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص109.

³⁷ - نفسه، ص 185-186.

إن تأثير أصول الفقه في النحو لم يتوقف فقط في المنهج واستعارة بعض الأبواب، وفي الطرق المتبعة في ترتيب المادة النحوية، بل تعداها إلى التأثير في النحو من حيث المصطلحات، فمما هو مسلم به أن النحو مدين لعلم أصول الفقه في مصطلحاته، وتأثير علم أصول الفقه في النحو في المصطلحات يسير فوق اتجاهين:

الأول: أن النحويين قد أخذوا من الأصوليين مصطلحات ووظفوها في النحو.

الثاني: أن الأصوليين قد تناولوا بعض المصطلحات النحوية أو اللغوية، فكان تأثيرهم فيها أن أبانوا دلالاتها أو وسعوها أو ضيقوها.

وقد تميزت المدرسة الحنفية في إطلاق بعض المصطلحات تميزا بارزا وذلك لكون المنهج الذي كانت تلتزم به في صياغة القواعد الأصولية ينطلق من الفروع الفقهية لتقرير القواعد الأصولية العامة، وهو ما جعلها تدقق النظر في الجزئيات، ومن ثم تدقق النظر في إطلاق المصطلحات³⁸ وما تجدر به الإشارة إليه أن بعض الأعراب كانوا يجهلون المصطلحات النحوية المتداولة من طرف النحاة، لأن عربيتهم كانت مبنية على السليقة والفترة، وكانت معرفتهم للمصطلحات مقصورة على معانها اللغوية لا الاصطلاحية وليس هذا فقط، بل كانوا يجهلون حتى مصطلحات علم العروض، حيث بذل "ابن جني" مجهودا معتبرا كي يعرف "لأبي الله الشجري" المقصود بـ "الإقواء" في

³⁸- محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص 451.

الشعر، والمدقق في المصطلحات المستعملة في النحو وأصول الفقه، يدرك أنها مشتركة بين العلمية، إلا أن النحاة هم الذين أخذوها من الأصوليين، ومن بين هذه المصطلحات نذكر: **مصطلح "النسخ"**: والنسخ في اللغة الإبطال والإزالة، قال تعالى: ﴿ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها﴾ (سورة البقرة، الآية: 106)، فالآية الثانية ناسخة والأولى منسوخة.

والنسخ في اصطلاح علماء الأصول هو رفع الشارع حكماً شرعياً بدليل شرعي، وهو جائز عقلاً وواقع سمعاً في شرائع ينسخ اللاحق منها السابق، وفي شريعة واحدة مثال ذلك: آيات تحريم الخمر، أما النواسخ (وهو جمع ناسخ) في اصطلاح علماء النحو، فهي عبارة عن أفعال وحروف، فمثال الأفعال، "كان" وأخواتها، وأفعال المقاربة والرجاء والشروع، و"ظن" وأخواتها ومثال الحروف: "إن" وأخواتها، "لا" النافية للجنس والحروف الشبيهة بـ ليس، ومن هنا أطلق النحاة اصطلاح "النسخ حين تدخل هذه الأدوات على الجملة الاسمية، فتغير حركة المبتدأ، والخبر، فتتسخ حركتهما (الضمة)، وتعوضها بحركة أخرى (الفتحة).

مصطلح "التعليق": وقد أخذ النحاة من الفقهاء، فمصطلح "التعليق" عند الفقهاء يراد به أن المرأة المعلقة هي التي فقدت زوجها، أو التي طلقها زوجها ولم تستوف بعد عدة النكاح، فلا هي متزوجة ولا تستطيع أن تتزوج من الوقت نفسه، فهي معلقة، قال تعالى: ﴿ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذوها كالمعلقة﴾ (سورة النساء، الآية: 129).

أما "التعليق" عند النحاة فقد وظف بنفس المعنى السابق في باب "أفعال القلوب"، فكما أن الزوج يكون موجوداً إلا أن زوجته لا تتمتع بحقوق الزوجية، كذلك

العامل في النحو يكون موجودا إلا أنه لا يؤثر في المعمول، فالتعليق في هذا الباب هو إبطال عمل "ظن" وأخواتها في اللفظ دون التقدير، لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها نحو: "علمت لزيد فاضل" فإن "زيد فاضل" حقه النصب، ولكن العامل ملغى في اللفظ عامل في المحل، فهو عامل لا عامل، فسمي معلقا أخذا من المرأة المعلقة التي لا هي متروجة ولا مطلقة، قال "ابن الخشاب": "لقد أجاد أهل هذه الصناعة في وضع هذا اللقب لهذا المعنى"³⁹، وهذا تأييد لنقل مصطلح التعليق من الفقه، وتوظيف في النحو، لأنه جاء مناسباً للمعنى، إضافة إلى هذين المصطلحين، نجد تأثير الفقهاء في النحاة يتعدى

هذا إلى أمور تتعلق بتعبيراتهم، فمثلاً: عندما يقول الفقهاء: وقال قوم أو فلان لقوم، فيعنون: خارج المذاهب الأربعة، وعندما يقول النحاة: قال قوم فيعنون: اجتهد نحاة غير تابعين لمدرسة معينة، كذلك عندما يقول الفقهاء: قال الإمامان، فهم بذلك يقصدون مالك والشافعي، وعندما يقول النحاة: إمام النحو فيقصدون به سيبويه⁴⁰، ومن هنا نلاحظ أن كلا من الفقهاء والنحاة يستعملون بعض التعبيرات والمصطلحات للدلالة على أمر متشابه بينهما وإضافة إلى إطلاق كثير من الأحكام الفقهية في مقام النحو مثل: الضرورات تبيح المحظورات، وهي قاعدة فقهية طبقها النحاة في الانزياح الشعري، وقالوا يجوز للشاعر ما لا يجوز لغيره/ لا اجتهد فيما فيه نص/ لا قياس مع

³⁹-محمود سليما ياقوت: "أصول النحو العربي"، ص111-112.

⁴⁰- صالح بلعيد: "أثر القرآن في الدراسات اللغوية"، مجلة الآداب والعلوم الإنسانية، الجزائر، 2003، المطبعة العربية، ص76.

السماع/مطرد في القياس والاستعمال، كما يلتقي النحاة مع الفقهاء أيضا في وصفهم للكلام، فهو عند الفقهاء: الحسن/المتواتر، وعند اللغويين: الوحشي/الغريب، والشاذ/النادر، كما أن أمهلتهم واحدة وهي: قام زيد وجاء عمرو، صلى زيد وحج عمرو... الخ⁴¹

لقد سبق أن أشرنا إلى أن تأثير الأصوليين في المصطلح النحوي سار في اتجاهين، فأما الاتجاه الأول فهو ما أتينا على شرحه والتفصيل فيه آنفا، أما الاتجاه الثاني فمثاله، عناية الأصوليين بمصطلح "اللفظ"، ودراسته باعتبارات متعددة يصعب على المرء السيطرة عليها، نظرا لاختلاف أوجه العرض وتنوع أساليب المعالجة، لأن دراسة اللفظ عند الأصوليين استوعبت جهود اللغويين والنحاة والبلاغيين، حيث انكبوا على دراسة اللفظ دراسة مصطلحية بأبعادها المعجمية والساقية والدلالية، واللفظ عند الأصوليين وسيلة للفهم، وهو عندهم بمعنى الكلمة غير الكلام، خلافا للنحويين الذين رأوا أن الكلمة غير الكلام، وهو عندهم بمعنى الكلمة والكلام خلافا للنحويين الذين رأوا أن الكلمة غير الكلام، واعتبروها اللفظ المفرد، وقارنوها بالكلام الذي اعتبروه الجملة المفيدة، وقال أكثر الأصوليين إنه لا فرق بينهما، فكل واحد منهما يتناول المفرد والمركب.

4. أثر علم الكلام في النحو

إن إدراجنا لهذا العنصر ضمن موضوع البحث، يعود إلى كون "علم الكلام" و"علم أصول الفقه" و"علم النحو" على نوع من الاحتكاك، بل إن الإمام "أبو

⁴¹ - نفسه، ص 77.

حنيفة" كان يطلق على علم الكلام اسم "الفقه الأكبر"، لهذا سنحاول الإشارة على تأثير علم الكلام في النحو بنوع من الاختصار.

وبداية فإن علم الكلام يعد واحدا من مباحث "الفلسفة الإسلامية"، وهو يبحث في مذاهب السلف والأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والشيعة، وقد كان القدماء ينظرون إليه على أنه أداة للدفاع عن الدين ضد الفرق الضالة، والمذاهب الإلحادية، وإن أهم مقاصده هو توحيد الله تعالى في ذاته وصفاته، وأفعاله، وهذا المقصد هو الذي جعل "علم الكلام" عند القدماء أشرف العلوم، ومن أهم الأسماء التي أطلقت عليه: "أصول الدين الفقه الأكبر، علم النظر والاستدلال، علم التوحيد والصفات" ⁴²، والمنهج المعتمد في علم الكلام هو الجدل العقلي، حيث يبدأ بوجود قضية ما في أصول الدين طرحها أحد الذين ييغون الطعن في الإسلام أو غيره، ثم يأخذ المتكلم في تفنيد الأدلة والبراهين مع محاولة نقضها، مقدما ذلك كله في أسلوب عقلائي حتى يصل إلى إقناع خصمه ⁴³ ولقد تأثر بعض علماء اللغة القدامى بمنهج البحث في علم الكلام، وظهر الفكر الاعتزالي ⁴⁴ في أعمالهم العلمية بوضوح، وعلى رأسهم "ابن حنّي" الذي قال في مقدمة كتابه "الخصائص": "وذلك أنا لم نر أحدا من علماء البلدين (يقصد البصرة والكوفة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه ⁴⁵، ومن هنا يتضح أن "أبا الفتح" تأثر بما هو موجود في علم الكلام في الكثير من أبواب كتابه، وهذا ليس بالأمر الغريب، فقد كان "ابن حنّي" معتزليا كشيخه "أبي علي الفارسي"، ولتوضيح أثر علم الكلام في النحو على مذهب علم الكلام هذا الباب تحت عنوان:

⁴²-ينظر: محمود سليمان ياقوت: "أصول النحو العربي" (بتصرف).

⁴³-نفسه، ص126.

⁴⁴- يعود الفضل في تطوير البحث في علم الكلام إلى المعتزلة، حيث وضعوا قضاياهم في نسق مذهبي واضح.

⁴⁵- ابن حنّي: "الخصائص"، ص6

"باب في الرد على من اعتقد فساد علل النحويين لضعفه هو في نفسه عن إحكام العلة"، وهو يعد مثالا للجدل في تقديم بعض الحقائق الخاصة باللغة.

ومن خلال هذا العرض الموجز يتضح لنا بجلاء أن علم أصول الفقه كان أسبق في الظهور على النحو وأصوله، ومن ثم كان الأول هو المؤثر في الثاني، وكان مجال التأثير واسعا متنوعا في المنهج وفي الأبواب، وطريقة ترتيب المادة النحوية وفي المصطلحات، ولكن هذا لا ينفي حقيقة أخرى، وهي أن النحو وأصوله أو علم اللغة - بصفة عامة - قد أثرت بدورها في الفقه وأصوله لأن علم اللغة في علوم الشريعة علم شرعي، وليس مجرد أداة أو وسيلة يتم بوساطتها معرفة الأحكام من النصوص، وهو ما قال به الكثير من الباحثين.